

المحكمة العليا في النظام القضائي الجزائري هي قمة هرم النظام القضائي العادي يناط وتوحيد الفهم والتطبيق السليم للقانون والاجتهاد القضائي بهدف تفادي التضارب بين الأحكام القضائية حول المسألة القانونية الواحدة، العليا درجة من درجات التقاضي كمبدأ عام، وإنما هي محكمة قانون تسهر على فرضه1تقويم أعمال المجالس القضائية والمحاكم. وتطبيقه تطبيقاً سليماً من خلال مراقبة والذي بين اختصاصات المحكمة11 وينظم المحكمة العليا حالياً القانون العضوي الأول الفرع الأول: اختصاصات المحكمة العليا وتوحيد الاجتهاد القضائي في جميع أنحاء البلاد والسهر على احترام القانون. هـ ث تطبيق تمارس المحكمة العليا الرقابة على الأوامر والأحكام والقرارات القضائية م السليم الأبحاث القانونية والقضائية. تعمل على نشر قراراتها وكذا التعليقات و11 نائب الرئيس رؤساء الغرف من1 79 7، 2011 السنة من نفس القانون. تشكيلات جهات حكم المحكمة العليا تصدر المحكمة العليا قراراتها بتشكيلة جماعية ويرأس الغرف رؤساء الأقسام يسهر12 -تة الحكم11 من القانون العضوي تشار في الغرف مجتمعة من الرئيس الأول ونائبه ورؤساء الغرف والأقسام، ين على المقرر، يتشكل الهيكل القضائي للمحكمة ال3 ) النيابة العامة (الرئيس الأول5تسير المحكمة العليا من قبل الرئيس الأول والذي يتولى المهام التالية: تمثيل المحكمة العليا رسمياً. السهر على تطبيق أحكام النظام الداخلي للمحكمة العليا. ص سالف الذكر.11 من القانون العضوي الضبط المركزية والمصالح التابعة لهم. نائب الرئيس ويستخلفه حال غيابه أو حدوث مانع للرئيس الأول للمحكمة العليا ونائبه معاً، الطعون المرفوعة إليها الغرفة المدنية. غرفة شؤون الأسرة الغرفة الاجتماعية. ويمكن للرئيس الأول للمحكمة العليا، بعد استطلاع رأي النائب العام،7 ند بداية كل سنة قضائية يعرف بالغرف الموسعة: تين12 -1 /على الأقل، يخطر رئيس الغرفة وفي حال فشل المختلطة الرئيس الأول من نفس القانون.3 زيادة على الحالة السابقة المنصوص عليها في الفقرة ير العليا. رؤساء الغرف. إلا بحضور نصف وفي حالة تعادل الأصوات وتتخذصوص: ويقوم على عند عامة والمصالح التابعة لها. تخدممة ال بقرار من وزير العدل مستخدم من سلك أمناء أقسام الضبط، يعين بأمر الأختام، ياكل غير القضائية للمحكمة العليا ال الجمعي الرئيس الأول للمحكمة العليا. النائب العام.